سادساً ـ أكد المجلس الثوري على قرار اللجنة المركزية ببدء الحوار الوطني الشامل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وداخل مؤسساتها الشرعية الدستورية. ويثمّن، عالياً، نتائج هذا الحوار الذي أجراه وفد حركة «فتح» مع فصائل الثورة وقواها في دمشق، والخرطوم، وتونس، وعمّان، ويدعو الى استمرار هذا الحوار، وصولاً الى تعزيز وحدتنا الوطنية على أسس ديمقراطية لاستيعاب طاقات شعبنا الخلاّقة وحشدها في معركة المواجهة لدحر الاحتلال وانجاز مهام التحرير والاستقلال الوطني. ان وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والتفاف أبناء شعبنا حول منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضال شعبنا، هي الأساس المتين لانتزاع حقوق شعبنا الفلسطيني، ويدعو المجلس الى مزيد من الوحدة واليقظة لدحر المؤامرات المتزايدة لضرب وحدتنا الوطنية.

سابعاً ـ يؤكد المجلس الثوري على الدور المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها المرجع وصاحب القرار في كل ما يخص الشعب الفلسطيني، ويدعو الى العمل الجاد لتغيير شروط مدريد المجحفة.

ثامناً ـ يؤكد المجلس الثوري على العلاقات الخاصة والمميّزة بين الشعبين، الفلسطيني والاردني، ويدعو الى تعزيز العلاقات المستقلة بين الشعبين على أساس كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، وعلى أساس الخيار الطوعي والحرّ للشعبين الشقيقين.

واخيراً، يُعرب المجلس الثوري لحركة «فتح» عن تقديره الخاص لتونس الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، على المواقف القومية الاصيلة تجاه قضيتنا الوطنية، وما توفّره من دعم متواصل لها على كل الاصعدة، وكان آخرها المبادرة الاخوية الصادقة بتقديم مساعدات عينية من الشعب التونسي الشقيق الى أخيه الشعب الفلسطيني المناضل في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة.

[نقلاً عن **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٣/٨/١]

◇
◇ ◇

تصوّر اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة

[نص مشروع مخطط اسرائيلي للنظام الامني في المنطقة يشمل، اضافة الى اسرائيل، كلاً من فلسطين والاردن].

أولاً: الامن الداخلي

١ ـ الجيش والمخابرات سوف يتحملان كامل المسؤولية للأمن الداخلي خلال الفترة الانتقالية وذلك لتحقيق سلامة وأمن «الجيش» و«المستوطنين». ستعمل المخابرات (الشين بيت) على تحقيق حدّ أدنى من تواجدها داخل الكيان الفلسطيني.

٢ ـ الشرطة الفلسطينية ستكون مهامها الاساسية ملاحقة النشاط الجنائي وحفظ النظام (محاكم ـ نظام للسير ـ تراخيص ـ انتربول ـ سجون).

٣ ـ ضرورة وجود علاقات روابط للتنسيق والتعاون بين سلطات الامن الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية (لتبادل المعلومات ـ تحديد أوجه الخطر على الامن الداخلي ـ الازمات الطارئة).

٤ ـ ستعطى مهمات أمنية «محدّدة» للسلطة الفلسطينية يتم «توسيعها» عندما تكون اسرائيل واثقة من امكانية الفلسطينيين السيطرة على الامن الداخلي (اشارة الى دور لجهاز استخباري فلسطيني).

٥ ـ صلاحيات الشرطة الفلسطينية للتعامل مع المستوطنين والعسكريين الذين يرتكبون جرائم أوجنحاً أو مخالفات داخل «نطاق» سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ما زالت لم تحدد. (هل يحق